IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

المؤتمـــر العـــام

GC(54)/RES/10
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

الدورة العادية الرابعة والخمسون

البند ١٦ من جدول الأعمال
(الوثيقة GC(54)/16)

تقوية أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية

قرار اعتمد يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ خلال الجلسة العامة الحادية عشرة

ألف-
التطبيقات النووية غير الكهربائية

١-
عام

إن المؤتمر العام،

(أ) إذ يلاحظ أنّ أهداف الوكالة حسبما نصَّت عليها المادة الثانية من نظامها الأساسي تشمل "تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذريّة في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع"،

(ب) وإذ يلاحظ أيضاً أنّ وظائف الوكالة المنصوص عليها في النظام الأساسي، كما جاء تحديدها في الفقرات ألف-١ إلى ألف-٤ من المادة الثالثة من النظام الأساسي، تتضمَّن تشجيع البحث والتطوير وتعزيز تبادل المعلومات العلميّة والتقنيّة وتدريب العلماء والخبراء في ميدان الاستخدامات السلميّة للطاقة الذريّة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات البلدان النامية،

(ج) وإذ يشير إلى الاستراتيجيّة المتوسِّطة الأجل كدليل إرشادي ومُدخَل في هذا الصدد،

(د) وإذ يشدد على أن العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية تتناول مجموعة واسعة من الاحتياجات الإنمائية البشرية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للدول الأعضاء وتساهم في تلبيتها، وذلك في مجالات معيَّنة مثل الطاقة، والمواد، والصناعة، والأغذية، والتغذية والزراعة، والصحة البشرية، والموارد المائية، وإذ يلاحظ أن دولاً أعضاء عديدة تجني منافع من تطبيق التقنيات النووية في مجال الأغذية والزراعة عبر البرنامج المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والوكالة، وإذ يرحِّب بقرار الفاو مواصلة تعاونها مع الوكالة من خلال هذا البرنامج المشترك، بما يشمل تقصّي السبل الكفيلة بتحسين هذا التعاون،

(هـ) وإذ يسلّم بالنجاح الذي حقّقته تقنية الحشرة العقيمة في مكافحة أو استئصال الدودة الحلزونية وذباب تسي تسي وشتى أنواع ذباب وفَراشات الفاكهة التي يمكن أن تسبِّب آثاراً اقتصادية فادحة،

(و) وإذ يشير إلى استمرار مشكلة الجراد الخطيرة في أفريقيا، لاسيما في المناطق الشديدة التعرّض للتدهور البيئي والتصحّر، وإلى أنها كانت السبب في تفشّي المجاعة الشديدة في بلدان معيّنة،

(ز) وإذ يؤكد الدور المهم الذي تضطلع به العلوم والتكنولوجيا والهندسة في تعزيز الأمان والأمن النوويَّين والإشعاعيين،

(ح) وإذ يقر بالحاجة إلى حل قضايا التصرف في النفايات المشعة على نحو مستدام،

(ط) وإذ يقرّ بإمكانية إحراز تقدم في الاستخدام السلمي لطاقة الاندماج من خلال زيادة الجهود الدولية وبفضل التعاون النشط من جانب الدول الأعضاء والمنظمات المهتمّة في المشاريع المتصلة بمجال الاندماج، وإذ يحيط علماً بمؤتمر الوكالة الثنائي السنوات المعني بالطاقة الاندماجية المزمع عقده في دايجون، بجمهورية كوريا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠،

(ي) وإذ يحيط علما بوثيقة "استعراض التكنولوجيا النووية لعام ٢٠١٠" (الوثيقة GC(54)/INF/3) التي أعدتها الأمانة،

(ك) وإذ يدرك مشاكل الملوّثات الناجمة عن الأنشطة الحضرية والصناعية، بما يشمل مياه الصرف الصناعية، وإمكانات استخدام المعالجة الإشعاعية للتصدّي لبعضها،

(ل) وإذ يعترف بتزايد استخدام النظائر المشعّة والتقنيات الإشعاعية في ممارسات الرعاية الصحية، وفي تحسين المحاصيل، وحفظ الأغذية، وإدارة العمليات الصناعية، واستحداث المواد الجديدة، وفي العلوم التحليلية، وفي التطهير والتعقيم، وفي قياس تأثيرات التغير المناخي على البيئة،

(م) وإذ يدرك أهمية تقوية دعم بناء القدرات في الدول الأعضاء النامية في المجالات الناشئة للتكنولوجيات النووية بالنسبة لمضاعفة الفوائد المتأتّية من التطبيقات النووية،

(ن) وإذ يرحب بالتعاون الذي قدّمته الوكالة للدورة الأولى لكلية النظائر المشعَّة التابعة للجامعة النووية العالمية، التي عقدت في الفترة من ١٥ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، وبدعم الوكالة لمشاركة المرشّحين من البلدان النامية،

(س) وإذ يلاحظ اتّساع نطاق استخدام التصوير المقطعي بالانبعاث البوزيتروني، والتصوير المقطعي الحاسوبي بالانبعاث البوزيتروني، والمستحضرات الصيدلانية الإشعاعية المعدّة في المستشفيات،

(ع) وإذ يلاحظ بقلق احتمال حصول نقص عالمي في إمدادات الموليبدينوم–٩٩ المنتج انشطارياً نتيجة لإغلاق المرافق القائمة لأغراض الصيانة أو الترقية، ممّا قد يؤدي إلى انقطاع في توافر التكنيتيوم–٩٩ شبه المستقر لتطبيقات التصوير التشخيصي الطبي،

(ف) وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود التي بذلتها الوكالة لتشجيع التعاون الدولي في التصدي للقضايا المتعلقة بأمن إمدادات الموليبدينوم–٩٩، والتحليل المفصّل الوارد في المرفق السابع بوثيقة استعراض التكنولوجيا النووية لعام ٢٠١٠،

(ص) وإذ يدرك أمر المبادرات التعاونية الجديدة التي برزت لتوفير خدمات التشعيع بواسطة المفاعلات في أوروبا، وأوجه التقدّم الملموس المبلّغ عنه في إدخال مرافق جديدة لإنتاج الموليبدينوم–٩٩ إلى الخدمة،

(ق) وإذ يعترف بالاهتمام الناشئ الذي تبديه عدة بلدان بشأن إقامة مرافق لإنتاج الموليبدينوم–٩٩ من دون استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء لتلبية الاحتياجات المحلية و/أو لاستخدامها بصفة احتياطي جزئي،

(ر) وإذ يقرّ بالاستخدامات المتعددة لمفاعلات البحوث، بما فيها مفاعلات TRIGA، بوصفها أدوات ذات قيمة في جملة ميادين، منها التدريب والبحوث وإنتاج النظائر واختبار المواد، بالإضافة إلى أنها تشكل خطوة في الدول الأعضاء التي تنظر في الأخذ بالقوى النووية،

(ش) وإذ يلاحظ بقلق أن مفاعلات TRIGA البالغ عددها ٣٥ مفاعلاً على صعيد العالم ستتأثر بشكل سلبي نتيجة القرار الذي اتّخذه المورّد الوحيد لوقود TRIGA بالكفّ عن إنتاج هذا الوقود،

(ت) وإذ يعترف بالحاجة إلى زيادة قدرة الدول الأعضاء على استخدام التقنيات النووية المتقدّمة في مكافحة الأمراض – بما فيها السرطان – وإذ يدرك ضرورة استحداث مؤشّرات أداء لقياس هذه القدرة،

(ث) وإذ يلاحظ أن الوكالة جمعت ونشرت بيانات نظيرية بشأن المستجمعات المائية الجوفية والأنهار على صعيد العالم، وأنها تدرس أوجه الترابط بين التغير المناخي وارتفاع تكاليف الأغذية والطاقة والأزمة الاقتصادية العالمية، من أجل مساعدة صانعي القرارات على اعتماد الممارسات الفضلى في ميدان التصرّف المتكامل بالموارد المائية والتخطيط له،

(خ) وإذ يشير مع التقدير إلى المنح الدراسية وأنشطة التدريب المقدَّمة برعاية صندوق الوكالة – نوبل للسلام المعني بالسرطان والتغذية من أجل تحسين مكافحة السرطان وتغذية الأطفال في العالم النامي،

١- يشدِّد، تماشياً مع النظام الأساسي، على ضرورة مواصلة أنشطة الوكالة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النوويّة لتلبية احتياجات التنمية المستدامة للدول الأعضاء؛

٢- ويشدد على أهمية تيسير البرامج الفعالة في ميادين العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية الرامية إلى تجميع ومواصلة تحسين قدرات الدول الأعضاء العلمية والتكنولوجية عن طريق تنسيق أنشطة البحث والتطوير داخل الوكالة، وفيما بين الوكالة والدول الأعضاء وعن طريق المساعدة المباشرة، ويحث الأمانة على مواصلة تعزيز بناء القدرات بالنسبة للدول الأعضاء، لاسيما الدورات التدريبية والمنح الدراسية التدريبية في ميادين العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية، على الصعيدين الأقاليمي والإقليمي؛

٣- ويسلّم بأهمية أنشطة الوكالة الرامية إلى تحقيق الهدف المتمثّل في تعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة ويؤيّد تلك الأنشطة؛

٤- ويحثّ الأمانة على أن تواصل بذل الجهود التي تساهم في تحقيق فهم أفضل وتكوين منظور أكثر توازناً لدور العلوم والتكنولوجيا النوويّة في التنمية العالمية المستدامة، بما في ذلك التزامات كيوتو، والجهود المستقبلية الرامية إلى معالجة تغيّر المناخ؛

٥- ويرجو من المدير العام أن يواصل، بالتشاور مع الدول الأعضاء، متابعة أنشطة الوكالة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية، مع التركيز بشكل خاص على دعم تطوير التطبيقات النووية في الدول الأعضاء بهدف تقوية البنى الأساسيّة والنهوض بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة في ظل إيلاء المراعاة الواجبة للأمان والأمن النوويَّين؛

٦- ويرحّب بكافة المساهمات التي أعلنتها الدول الأعضاء، بما فيها مبادرة الوكالة المعنية بالاستخدامات السلمية، المصممة لجمع مبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي على مدى السنوات الخمس المقبلة كمساهمات خارجة عن الميزانية في أنشطة الوكالة، ويشجع جميع الدول الأعضاء التي هي في وضع يمكّنها من تقديم مساهمات إضافية على أن تقوم بذلك؛

٧- ويطلب من الأمانة أن تواصل تناول ما تم تعيينه من احتياجات ومتطلَّبات ذات أولوية بالنسبة للدول الأعضاء النامية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النوويّة، بما في ذلك استخدام تقنية الحشرة العقيمة لإنشاء مناطق خالية من ذباب تسي تسي ومن أجل مكافحة البعوض الناقل لمرض الملاريا وذباب الفاكهة المتوسطي، والتطبيقات الفريدة للنظائر في اقتفاء أثر امتصاص المحيطات لثاني أكسيد الكربون على الصعيد العالمي وما ينتج عن ذلك من تداعيات زيادة الحموضة على النظم الإيكولوجية البحرية، واستخدام النظائر والإشعاعات في إدارة المياه الجوفية وفي التطبيقات المتعلّقة بالزراعة مثل تحسين المحاصيل وإدارتها على ضوء تغيّر المناخ، والصحة البشرية، بما يشمل ابتكار العقاقير وبذل مزيد من الجهود الحسية من خلال برنامج العمل من أجل علاج السرطان، وفي استخدام السيكلوترونات ومفاعلات البحوث والمُعجِّلات لإنتاج المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية، واستنباط مواد ابتكارية، بما في ذلك منتجات ذات قيمة مضافة مصنوعة من البوليمرات الطبيعية، وفي مجالي الصناعة وحماية البيئة، بما في ذلك معالجة غازات الدفيئة وغازات المداخن الناتجة عن حرق الوقود الأحفوري؛

٨- ويحث الأمانة على مواصلة العمل بشكل تعاوني مع سائر المبادرات الدولية، مثل الفريق الرفيع المستوى المعني بأمن إمدادات النظائر المشعة الطبية الذي أنشأته وكالة الطاقة النووية، وعلى مواصلة تنفيذ الأنشطة التي من شأنها أن تساهم في تأمين قدرات إنتاج الموليبدينوم–٩٩ وتعزيزها، بما في ذلك في البلدان النامية، في إطار جهد يرمي إلى كفالة أمن إمدادات الموليبدينوم–٩٩ للمستخدمين على الصعيد العالمي؛

٩- ويرجو من الأمانة توفير الدعم التقني للجهود الوطنية والإقليمية لإرساء قدرات إنتاج الموليبدينوم–٩٩ من دون استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء في الدول الأعضاء المهتمة؛

١٠- ويشجّع الأمانة على مواصلة التعاون مع كلية النظائر المشعة التابعة للجامعة النووية العالمية وتعزيز دعمها لمشاركة المرشحين الآتين من بلدان نامية؛

١١- ويحث الأمانة على الانخراط مع أصحاب المصلحة وعلى تشجيع الصناعة الدولية للإمداد بالوقود من أجل كفالة إمدادات غير منقطعة ووافية من وقود المفاعلات من نوع TRIGA عند الضرورة؛

١٢- ويدعو إلى دعم الوكالة في وضع مبادئ توجيهية لاعتماد تقنيات ومعدَّات متقدِّمة في مجال الطب الإشعاعي في الدول الأعضاء النامية؛

١٣- ويرجو من الأمانة أن تواصل تقديم المساعدة بشأن بناء القدرات اللازمة لضمان الجودة في مجال تطوير المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية وبشأن نشر مبادئ توجيهية خاصة بالتكنولوجيا الإشعاعية تقوم على المعايير الدولية لضمان الجودة؛

١٤- ويرحّب بتجديد الفاو لالتزامها حيال الترتيبات الخاصة بالشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة وكذلك بالإطار الاستراتيجي للفاو للفترة ٢٠١٠–٢٠١٩، الذي يوفّر أساساً متيناً لتقوية وتوسيع نطاق التعاون مع جهات مختلفة، منها الوكالة؛

١٥- ويرجو من الأمانة أن تستهلّ، بالتعاون مع الفاو والدول الأعضاء، أنشطة بحث وتطوير تتناول إمكانية استخدام التقنيات النووية كأحد مكوّنات نهج متكامل لمكافحة الجراد، وأن تقدم مساعدات ملائمة في سبيل تحقيق هذه الغاية؛

١٦- ويطلب أيضاً أن تضطلع الأمانة بالإجراءات المتوخّاة في هذا القرار، رهناً بتوافر الموارد؛

١٧- ويوصي بأن تقدِّم الأمانة إلى كلٍّ من مجلس المحافظين والمؤتمر العام في دورته العادية الخامسة والخمسين (٢٠١١) تقريراً عن التقدم المُحرز في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية.

-٢
تطوير تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة أو استئصال البعوض الناقل للملاريا

إن المؤتمر العام،

(أ) إذ يشير إلى قراره GC(44)/RES/24 بشأن "خدمة الاحتياجات الإنسانية العاجلة" وقراريه GC(48)/RES/13.C وGC(52)/RES/12 بشأن "تطوير تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة أو استئصال البعوض الناقل للملاريا"،

(ب) وإذ يحيط علماً بالمقررات التي اتخذها مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الخامسة عشرة، التي عُقدت في كامبالا بأوغندا، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠: بشأن الاستعراض الخماسي السنوات لنداء أبوجا من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة لإتاحة الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا للجميع في أفريقيا؛ ومقرّره الذي أكّد فيه من جديد الالتزامات التي اتُخذت في مؤتمر القمة الخاص المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، وكذلك تلك التي اتخِذت في إطار أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية وعقد دحر الملاريا، ومُقرّره الذي قرّر فيه تمديد فترة نداء أبوجا من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة لإتاحة الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا للجميع في أفريقيا (نداء أبوجا) إلى غاية عام ٢٠١٥ لكي يتزامن ذلك مع بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

(ج) وإذ يحيط علماً أيضاً بالجهود المشتركة التي تبذلها الجماعة الأنديّة سعياً وراء مكافحة الملاريا،

(د) وإذ يقدّر الدور المهم الذي تؤدّيه التطبيقات النووية في تلبية الاحتياجات الإنسانية،

(هـ) وإذ يدرك أن العمل الذي تضطلع به الوكالة في مجال العلوم والتطبيقات النووية في قطاع الاستخدامات لغير أغراض القوى يساهم في التنمية المستدامة، خصوصاً بالاقتران مع برامج ترمي إلى تحسين نوعية الحياة بمختلف السبل، بما في ذلك تحسين الصحة البشرية،

(و) وإذ يسلّم بالنجاح الذي حققه تطبيق تقنية الحشرة العقيمة تطبيقاً متكاملاً على نطاق المنطقة بالكامل في استئصال ذباب تسي تسي وذباب الفاكهة المتوسطي وغير ذلك من الحشرات ذات التأثير المهم من الناحية الاقتصادية،

(ز) وإذ يلاحظ بقلق أن الملاريا، التي ينقلها البعوض، تتسبّب في نحو مليوني حالة وفاة سنوياً وفي نحو ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليون حالة ملاريا إكلينيكية سنوياً،

(ح) وإذ يلاحظ بقلق شديد أن أكثر من ٩٠% من حالات الملاريا التي يشهدها العالم تحدث في أفريقيا، مما يتسبّب في تباطؤ النمو الاقتصادي بنسبة ١,٣% سنوياً، وبالتالي فإنها تشكّل عقبة رئيسية تحول دون استئصال الفقر في أفريقيا،

(ط) وإذ يلاحظ أن طفيليات الملاريا ظلّت تطوّر مقاومتها للعقاقير وأن البعوض هو الآخر ظلّ يطوّر مقاومته للمبيدات الحشرية، وأنه يُتوخّى استخدام تقنية الحشرة العقيمة في ظروف معيّنة كعامل مساعد للتكنولوجيات التقليدية، على نحو يتوافق مع استراتيجية منظمة الصحة العالمية لدحر الملاريا، وهي استراتيجية تنطوي على المكافحة المتكاملة للبعوضة الناقلة للملاريا وعدم التعويل على أي نهج وحيد لمكافحة الملاريا،

(ي) وإذ يلاحظ أن مكافحة البعوض الناقل للملاريا في مناطق شاسعة تتطلب نهجاً شاملاً للمنطقة تشكل فيه تقنية الحشرة العقيمة في كثير من الأحيان جزءاً من برامج مكافحة الآفات الزراعية، وتجسّد هذه السمة مكمّلاً مبتكراً ويحتمل أن يكون قوياً للبرامج المحلية القائمة.

(ك) وإذ يرحّب بأن أنشطة البحث والتطوير بشأن البعوض الناقل للملاريا التي بدأت مع تدشين مرفق مكافحة الملاريا باستخدام تقنية الحشرة العقيمة الكائن في مختبرات الوكالة بزايبرسدورف، في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، هي أنشطة تواصلت خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠،

(ل) وإذ يلاحظ ضرورة توفير معدات مراقبة المناخ الداخلي لكي يتسنى تشغيل دفيئة الحشرات في زايبرسدورف بفعالية.

(م) وإذ يلاحظ مع التقدير الاهتمام الذي تبديه بعض الجهات المانحة وما تقدّمه من دعم للبحوث التطويرية المتعلقة باستخدام تقنية الحشرة العقيمة في مكافحة البعوض الناقل للملاريا،

(ن) وإذ يعترف مع التقدير بالدعم الذي تقدمه الوكالة بشأن تطوير تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة البعوض الناقل للملاريا حسبما هو مبيّن في تقرير المدير العام الوارد في المرفق ٢ بالوثيقة GC(54)/10،

١- يرجو من الوكالة مواصلة وتقوية البحوث – سواء في المختبر أو في الميدان – بما يلزم لاستخدام تقنية الحشرة العقيمة في مكافحة البعوض الناقل للملاريا، وذلك من خلال الأنشطة المذكورة أعلاه؛

٢- ويرجو أيضاً من الوكالة أن تعمل أكثر فأكثر على إشراك المعاهد العلمية والبحثية التابعة للدول الأعضاء الأفريقية والدول الأعضاء النامية الأخرى في برنامج البحوث وذلك من أجل ضمان مشاركتها بما يفضي إلى اضطلاع البلدان المُتضرّرة بمسؤوليتها؛

٣- ويرجو كذلك من الوكالة زيادة ما تبذله من جهود في سبيل جمع أموال لصالح برنامج البحوث؛

٤- ويدعو الجهات المانحة إلى مواصلة تقديم دعمها المالي، كما يدعو سائر الدول الأعضاء إلى تقديم مساهمات مالية لبرنامج البحوث؛

٥- ويرجو من المدير العام أن يقدم إلى المؤتمر العام في دورته السادسة والخمسين (٢٠١٢) تقريراً عن التقدّم المُحرز في تنفيذ هذا القرار.

-٣
دعم حملة الاتحاد الأفريقي لاستئصال ذباب تسي تسي وداء المثقبيات في البلدان الأفريقية (الحملة الأفريقية)

إن المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكر قراراته السابقة بشأن دعم حملة الاتحاد الأفريقي لاستئصال ذباب تسي تسي وداء المثقبيات في البلدان الأفريقية (الحملة الأفريقية)،

(ب) وإذ يقرّ بأن ذباب تسي تسي وداء المثقبيات الذي ينقله هذا الذباب يمثلان تحدياً كبيراً عابراً للحدود يواجه أفريقيا ويمثّلان أحد أكبر المعوقات التي تجابه التنمية الاجتماعية-الاقتصادية للقارة الأفريقية، بتأثيرهما في صحة البشر والحيوانات الزراعية، والحد من استخدام الأراضي، والتسبب بالتالي في ازدياد الفقر،

(ج) وإذ يقرّ أيضاً بأن هذا الداء ما زال يودي بأرواح عشرات الآلاف من البشر ويقضي على ملايين الحيوانات الزراعية سنوياً ويهدد أكثر من ٦٠ مليون نسمة في المجتمعات المحلية الريفية في ٣٥ بلداً، معظمها دول أعضاء في الوكالة،

(د) وإذ يقدّر الأعمال الأساسية التي تقوم بها الوكالة في إطار برنامجها المشترك مع منظمة الأغذية والزراعة بشأن تطوير استخدام تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة ذباب تسي تسي، وفي إطار الاضطلاع بدور ريادي في مشاريع ميدانية تجريبية ناجحة في هذا الصدد، تُموَّل من صندوق التعاون

التقني، شكّلت الأساس لتجدّد الاهتمام من جانب الدول الأعضاء الأفريقية بالتصدّي لمشكلة ذباب تسي تسي وداء المثقبيات على نحو أكثر شمولاً واستدامة،

(هـ) وإذ يقرّ بالمساهمة الملموسة التي تقدمها برامج الوكالة في السعي إلى تحقيق أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (شراكة نيباد) التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

(و) وإذ يذكّر بمقرَّريْ رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فيما كان يسمى وقتئذٍ "منظمة الوحدة الأفريقية" (التي تعرف الآن باسم "الاتحاد الأفريقي") AHG/Dec.156 (XXXVI) و AHG/Dec.169 (XXXVII) بإخلاء أفريقيا من ذباب تسي تسي وبوضع خطة عمل من أجل تنفيذ الحملة الأفريقية،

(ز) وإذ يلاحظ التقدّم الذي تحرزه مفوضية الاتحاد الأفريقي في بناء شراكات من أجل الحملة الأفريقية، بما في ذلك مع مصرف التنمية الأفريقي وغيره من المنظمات المموِّلة والشركاء المموِّلين،

(ح) وإذ يدرك أن تقنية الحشرة العقيمة أثبتت جدواها في إنشاء مناطق خالية من ذباب تسي تسي، عند تكاملها مع تقنيات مكافحة أخرى وعند تطبيقها في إطار نهج المكافحة المتكاملة للآفة على نطاق منطقة بكاملها،

(ط) وإذ يعترف بالدعم المتواصل الذي تلقته الحملة الأفريقية من الوكالة حسبما جاء في التقرير الذي قدمه المدير العام في المرفق ١ بالوثيقة GC(54)/10،

١- يحيط علماً بأن الاتحاد الأفريقي أكد من جديد، في اجتماع الذكرى العاشرة للحملة الأفريقية لاستئصال ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات، على الأهمية البالغة المستمرة لتقنية الحشرة العقيمة وعلى الحاجة إلى أن تدعم الوكالة الحملة الأفريقية؛

٢- يقدر أهمية تنمية الثروة الحيوانية في المجتمعات الريفية المتضررة من ذباب تسي تسي وداء المثقبيات كمخرج من الفقر والجوع وكأساس للأمن الغذائي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية؛

٣- يقدِّر الأولوية العالية التي توليها الوكالة بصفة مستمرة للتنمية الزراعية في الدول الأعضاء، بما في ذلك الجهود الرامية إلى بناء القدرات ومواصلة تطوير التقنيات من أجل تحقيق تكامل تقنية الحشرة العقيمة مع تقنيات مكافحة أخرى في إنشاء مناطق خالية من ذباب تسي تسي في أفريقيا جنوب الصحراء، ويقدِّر أيضاً المساهمات التي تقدمها بعض الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة المتخصّصة دعماً لهذه الجهود؛

٤- ويقدِّر الجهود التي بذلتها الأمانة، في تعاون وثيق مع سائر المنظمات المتخصِّصة المفوَّضة التابعة للأمم المتحدة، في إذكاء الوعي بشأن ذباب تسي تسي وداء المثقبيات، ووضع خرائط، وأدلَّة إرشادية ومبادئ توجيهية تقنية وإسداء المشورة بخصوص صوغ استراتيجية إدارية وسياساتية دعماً لمشاريع الحملة الأفريقية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، بهدف التمكين من إتّباع نهج موحد ومرحلي ومشروط إزاء تخطيط المشاريع وتنفيذها؛

٥- يرحب بتوقيع مذكرة تفاهم بين الاتحاد الأفريقي والوكالة لتعزيز شراكتهما وإضفاء الطابع الرسمي على الإطار التعاوني، في إطار الولاية الخاصة بكل منهما، دعماً للأهداف العامة لخطة عمل الحملة الأفريقية، مع إيلاء تركيز خاص لما يلي: "١" بناء القدرات والتدريب؛ "٢" جمع البيانات القاعدية الأساسية وإجراء عمليات تقييم الجدوى؛ "٣" ووضع وثائق المشاريع والاتصال بالجهات المانحة؛ "٤" إجراء البحوث التطبيقية وتطوير طرائق موجَّهة نحو تلبية الطلب؛ "٥" رصد مشاريع الحملة الأفريقية واستعراضها وتوكيد جودتها؛

٦- يرحب بمبارده الوكالة في تعيين المركز الدولي للبحث والتطوير المتعلقة بتربية الماشية في المناطق دون الرطبة، القائم في بوبو-ديولاسو في بوركينا فاصو، كمركز متعاون مع الوكالة في ''استخدام تقنية الحشرة العقيمة في المكافحة المتكاملة لتجمعات ذباب تسي تسي على نطاق المنطقة بالكامل''؛

٧- ويدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز تقديم الدعم التقني والمالي والمادي إلى الدول الأفريقية في جهودها الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من ذباب تسي تسي؛

٨- ويرجو من الأمانة أن تعمل، بالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، على الحفاظ على التمويل – من خلال الميزانية العادية وصندوق التعاون التقني والشراكات الأخرى – وعلى تعزيز دعمها للبحث والتطوير في الدول الأعضاء الأفريقية ونقل التكنولوجيا إليها من أجل استكمال جهودها الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من ذباب تسي تسي ثم توسيع نطاقها؛

٩- ويحث الأمانة على تعزيز بناء القدرات ودعم إنشاء مراكز تدريب إقليمية في الدول الأعضاء المتضررة بغية تعزيز تنمية الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية التنفيذية للحملة ؛

١٠- ويشدِّد على الحاجة إلى مواصلة الجهود المواءَمة والتآزرية من جانب الوكالة وسائر الشركاء الدوليين، لا سيما منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، بهدف دعم مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء عن طريق توفير الإرشادات وتوكيد الجودة في تخطيط وتنفيذ المشاريع الوطنية ودون الإقليمية للحملة؛

١١- ويرجو من المدير العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته العادية الخامسة والخمسين (٢٠١١).

-٤
تقوية الدعم الذي يُقدّم إلى الدول الأعضاء في مجال الأغذية والزراعة

إن المؤتمر العام،

(أ) إذ يعترف بالدور المركزي الذي تضطلع به التنمية الزراعية في تحقيق عدّة أهداف رئيسية من الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الهدف المتمثّل في استئصال الفقر المدقع والجوع،

(ب) وإذ يلاحظ أزمة الأمن الغذائي العالمية المتزامنة مع التصاعد السريع في أسعار الأغذية على الصعيد العالمي وما يترتّب عليهما من آثار اجتماعية-اقتصادية سلبية وعواقب سياسية ذات شأن في جميع مناطق العالم،

(ج) وإذ يلاحظ المنافع المتأتية من التطبيق السلمي للتقنيات النووية في مجال الأغذية والزراعة،

(د) وإذ يلاحظ أن منشور منظمة الأغذية والزراعة المعنون "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم في عام ٢٠٠٩" يفيد بأن عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم قد تزايد منذ عام ٢٠٠٨، بينما تباطأ النمو السكاني.

(هـ) وإذ يسلم بأن زيادة الإنتاجية الزراعية، وتحقيق غلال أعلى من المحاصيل، وضمان توافر ثروة حيوانية ذات إنتاجية أعلى وتطويعاً أفضل بدلاً من إخضاع مزيد من الأراضي للزراعة، ستشكّل كلها أحد المحدِّدات الرئيسية التي من شأنها أن تحدّ من الفقر، وتلبّي الطلب المتزايد على الأغذية، وتعالج مشكلة تناقص الموارد الزراعية، وتساعد في الوقت ذاته على ضمان استدامة الموارد الطبيعية الزراعية والحفاظ على البيئة،

(و) وإذ يقدّر الأعمال التي تضطلع بها الشعبة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) المخصّصة لاستحداث وتطبيق تقنيات نووية في مجال الأغذية والزراعة، وإذ يرحّب بقرار الفاو في عام ٢٠٠٩ توسيع وتعزيز أعمال الشعبة المشتركة،

(ز) وإذ يدرك أهمية أن تُتاح للبلدان الأعضاء النامية تكنولوجيات نووية في مجال الأغذية والزراعة،

(ح) وإذ يدرك أن طلب الدول الأعضاء على المساعدة التقنية في مجال التطبيقات النووية في مجال الأغذية والزراعة قد تزايد زيادة كبيرة، حسبما يُستدل على ذلك بما طرأ من زيادة بنسبة ١١٠ في المائة على مشاريع التعاون التقني في مجال الزراعة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩،

(ط) وإذ يشير إلى قراره GC(52)/RES/12.5،

١- يثني على المدير العام وعلى الأمانة لجهودهما المبذولة في تنفيذ القرار GC(52)/RES/12.A.5 على النحو المبيّن في الوثيقة GC(54)/10؛

٢- ويقدّر مساهمة الشعبة المشتركة في المجالات ذات الأولوية التي حدّدتها الدول الأعضاء، أي تكثيف إنتاج المحاصيل على نحو مستدام؛ وزيادة الإنتاج الحيواني على نحو مستدام؛ وإدارة الأراضي والمياه والموارد الوراثية على نحو مستدام؛ وتحسين أساليب التصدي للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة؛ وتحسين جودة وأمان الأغذية في جميع مراحل سلسلة الإنتاج الغذائي؛

٣- ويقرّ بما قدمته شراكة الفاو والوكالة من تآزر ومساهمة في هذه المجالات، ويُعرب عن التقدير لما حققته الشعبة المشتركة من إنجازات وتقدّم بشأن الزراعة المستدامة وتحسين الأمن الغذائي؛

٤- ويرجو من الأمانة أن تعمل، بصورة متكاملة وشاملة، على توسيع نطاق جهودها الرامية إلى معالجة أمور من ضمنها اختلال الأمن الغذائي في الدول الأعضاء، وعلى زيادة مساهمتها في رفع الإنتاجية والاستدامة الزراعيتين من خلال تطوير العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقها تطبيقاً متكاملاً؛

٥- ويشدّد على أن الاستثمار في التكنولوجيات الزراعية سيظل جزءاً هاماً في معالجة الأمن الغذائي العالمي؛

٦- ويحث الأمانة على التصدي لآثار تغير المناخ في الأغذية والزراعة من خلال استخدام التكنولوجيات النووية، مع إيلاء الأولوية لتطويع تغير المناخ والتخفيف من حدته في مجالات إدارة التربة والمياه، ومكافحة الآفات الحشرية، وتحسين السلالات النباتية، والإنتاج الحيواني، والأمان الغذائي؛

٧- ويُعرب عن التقدير للأعمال التي اضطلعت بها الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة لاستخدام التقنيات النووية في مجال الأغذية والزراعة، بما في ذلك مختبر الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المشترك بين الفاو والوكالة.

٨- ويرجو من الأمانة أن تعمل في سبيل تحديث مختبر الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المشترك بين الفاو والوكالة الكائن في زايبرسدورف، وذلك بالاشتراك مع الكيانات البرنامجية الأخرى التابعة لمختبرات إدارة العلوم والتطبيقات النووية، بغية مساعدة الدول الأعضاء في أنشطة البحث والتطوير التي تقوم بها؛

٩- ويحثّ الأمانة على أن تواصل تعزيز أنشطتها في مجال الأغذية والزراعة من خلال بناء القدرات على الصعد الأقاليمي والإقليمي والوطني، بهدف تيسير نقل التكنولوجيا إلى الدول الأعضاء النامية؛

١٠- ويعرب عن التقدير للمساهمات المالية والخارجة عن الميزانية التي قدّمتها دول أعضاء وجهات أخرى دعماً لأغراض من ضمنها برنامج الأغذية والزراعة التابع للوكالة، ويشجّع الدول الأعضاء على أن تواصل تقديم مساهمات إلى هذه الأنشطة عن طريق تمويل مشاريع من شأنها أن تعزّز الإنتاجية الزراعية أكثر؛

١١- ويحثّ الأمانة على السعي للحصول على أموال خارجة عن الميزانية لتحسين وتحديث البنى الأساسية لمختبرات زايبرسدورف، لا سيما مختبر الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المشترك بين الفاو والوكالة؛

١٢- ويشجّع الأمانة على تعزيز شراكتها أكثر مع الفاو ومواصلة تعديل وتطويع عملها بشأن تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وبشأن الخدمات بما يستجيب لطلبات واحتياجات الدول الأعضاء في مجال الأغذية والزراعة؛

١٣- ويرجو من المدير العام أن يقدّم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته العادية السادسة والخمسين (٢٠١٢).

٥-
مجال السرطان

إن المؤتمر العام،

(أ) إذ يشير بقلق إلى العبء المتزايد المترتّب على الإصابة بالسرطان باعتباره أحد الأسباب الرئيسية التي تؤدّي إلى الوفاة على نطاق العالم،

(ب) وإذ يقدِّر أنشطة وبرامج الوكالة المتصلة بمجال السرطان التي تركِّز في المقام الأول على بناء القدرات في البلدان النامية من أجل تطبيق التقنيات النووية ونقل التكنولوجيا المتعلقة بتشخيص السرطان وعلاجه، وذلك بوسائل من ضمنها برنامج الوكالة للتعاون التقني وشعبة الصحة البشرية وبرنامج العمل من أجل علاج السرطان،

(ج) وإذ يشير إلى محدودية الموارد التي تخصِّصها الوكالة لأنشطتها المتصلة بمجال السرطان إذا ما قورنت بالاحتياجات القائمة في الدول الأعضاء النامية،

(د) وإذ يذكّر بالقرار GC(53)/RES/13 بعنوان "تقوية أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها"،

(هـ) وإذ يثني على جهود المدير العام الرامية إلى التركيز بشكل خاص على مكافحة السرطان في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال تنظيم المحفل العلمي لعام ٢٠١٠ بشأن "السرطان في البلدان النامية: مواجهة التحدِّيات"، وإذ يحيط علماً بمناقشات واستنتاجات هذا المحفل،

(و) وإذ يدرك أنه يُعتَزم إجراء مناقشة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، في أثناء الاجتماع العام لاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية، تحت عنوان "تأثير السرطان والأمراض غير المُعدِية الأخرى في البلدان النامية"،

١- يرجو من الأمانة أن تواصل الاضطلاع بالأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرات البلدان النامية في مجال مكافحة السرطان، بما في ذلك من خلال تبادل المعارف، وكذلك التعليم والتدريب، ونقل التكنولوجيا التي يسهل نشرها، ومن ضمنها التكنولوجيا الحديثة،

٢- ويشجِّع الدول الأعضاء على توفير موارد خارجة عن الميزانية لأنشطة الوكالة المتصلة بمجال السرطان؛

٣- ويلاحظ القيمة التي تتسم بها الخطط الشاملة لمكافحة السرطان التي يضطلع بها برنامج العمل من أجل علاج السرطان، ويشجع الدول الأعضاء على النظر في الاستفادة من الخدمات الاستشارية التي تقدمها الوكالة في هذا الصدد؛

٤- ويشجِّع المدير العام على مواصلة بذل جهوده لتعزيز الشراكة القائمة بين الوكالة ومنظمة الصحة العالمية وسائر المنظمات في إطار التصدِّي لمسألة مكافحة السرطان في البلدان النامية.

باء-
تطبيقات القوى النووية

١-
عام

إن المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بالقرار GC(53)/RES/13/B وقرارات المؤتمر العام السابقة بشأن تقوية أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها،

(ب) وإذ يلاحظ أنّ أهداف الوكالة حسبما نصَّت عليها المادة الثانية من نظامها الأساسي تتضمّن "تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذريّة في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع"،

(ج) وإذ يلاحظ أيضاً أن مهام الوكالة المنصوص عليها في نظامها الأساسي تتضمن "تشجيع ومساعدة البحث في مجال الطاقة الذرية وتطبيقها العملي للأغراض السلمية"، و "تيسير تبادل المعلومات العلمية والتقنية"، و "تشجيع تبادل وتدريب العلميّين والخبراء في مجال الاستخدامات السلميّة للطاقة الذريّة"، بما في ذلك توليد الطاقة الكهربائيّة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات البلدان النامية،

(د) وإذ يشدد على أن توافر الطاقة وإمكانية الحصول عليها ضرورتان حيويتان للتنمية البشرية، وأن من المتوقع أن تؤدي الطاقة النووية دورا متناميا في مزيج الطاقة في عدد متزايد من البلدان،

(هـ) وإذ يعترف بخبرة الوكالة وقدراتها في مجال الطاقة النووية والدور الفريد الذي تقوم به في تبادل المعلومات والخبرات ونقل التكنولوجيا بما في ذلك، في جملة أمور، من خلال برنامج التعاون التقني،

(و) وإذ يسلّم بأن صحة بيئة كوكب الأرض، بما في ذلك الإجراءات الرامية إلى الحدّ من تلوّث الهواء والتصدّي لخطر تغيّر المناخ العالمي، هي مثار قلق شديد يجب أن تعتبره جميع الحكومات أولوية، وإذ يلاحظ أن توليد القوى النووية لا يتسبب في تلوّث الهواء أو في انبعاثات غازات الدفيئة أثناء التشغيل العادي،

(ز) وإذ يدرك أهمية قضايا الأمان والأمن المرتبطة بالطاقة النووية، وكذلك الحاجة إلى تسوية مسائل التصرف في النفايات المشعة بطريقة مستدامة، في حين يدرك أيضاً الجهود الدولية المتواصلة الرامية إلى التصدي لتلك المسائل،

(ح) وإذ يدرك أن طائفة متنوعة من مصادر الطاقة ستلزم في القرن الحادي والعشرين لتتيح الحصول على موارد مستدامة من الطاقة والكهرباء في جميع مناطق العالم، وأن الدول الأعضاء تسلك سبلاً مختلفة لتحقيق هدفي تأمين الطاقة وحماية المناخ،

(ط) وإذ يعترف بأنه يحق لكل دولة تحديد سياستها الوطنية بشأن الطاقة وفقاً لمتطلباتها الوطنية ولالتزاماتها الدولية ذات الصلة،

(ي) وإذ يذكّر بالبيان الختامي الذي قدمه رئيس مؤتمر بيجين الوزاري الدولي بشأن "الطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين"، المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (مؤتمر بيجين)، والذي أكدت فيه الغالبية العظمى من المشاركين رأيها بأن "الطاقة النووية، باعتبارها تكنولوجيا أثبتت فعاليتها ونظيفة ومأمونة وقادرة على المنافسة، ستُسهم بقدر متزايد في التنمية المستدامة للبشرية على امتداد القرن الحادي والعشرين وما بعده"،

(ك) وإذ يذكّر بأن إطلاق برنامج للطاقة النووية يتطلب التزاما قويا وطويل الأمد من جانب البلد وسلطاته الوطنية بإقامة وصون إطار لاستخدام الطاقة النووية بطريقة مسؤولة وشفافة، على النحو الذي تم تأكيده في المؤتمر الدولي بشأن الحصول على الطاقة النووية المدنية المعقود في باريس،

(ل) وإذ يدرك الدور الذي تضطلع به القوى النووية في الوقت الحاضر من حيث توفير أكثر من ١٤% من الاحتياجات العالمية من الكهرباء، وأن عدداً من البلدان التي لديها خطط للطاقة النووية أو التي تنظر في وضع هذه الخطط تعتقد أن الطاقة النووية ستوفّر مُدخلاً حاسم الأهمية في استراتيجياتها المتعلقة بالتنمية المستدامة وستساهم في أمن الطاقة على الصعيد العالمي في حين تحدّ من تلوّث الهواء وتتصدّى لتغيّر المناخ، بينما ترى بلدان أخرى آراء مختلفة تستند إلى تقييماتها لمنافع القوى النووية ومخاطرها،

(م) وإذ يدرك أيضا تزايد عدد حالات بدء تشييد محطات القوى النووية (١٠ و ١٢ على التوالي في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩)،

(ن) وإذ يشدد في هذا الصدد على دور وإسهام مختلف برامج القوى النووية ودورة الوقود وتكنولوجيا النفايات المشعة، بما في ذلك تعزيز فهم السيناريوهات النووية العالمية المستقبلية، في تعزيز التعاون الدولي بشأن القوى النووية، ويحيط علما بالمبادرات المختلفة في هذا الصدد،

(س) وإذ يؤكّد أن استخدام القوى النووية يجب أن يقترن بالتزامات بمستويات عالية من الأمان والأمن وبالتنفيذ المتواصل لتلك الالتزامات، وبضمانات فعالة، على نحو يتسق مع التشريعات الوطنية للدول ومع ما يقع على عاتق كل منها من التزامات دولية،

(ع) وإذ يسلم بالدور الفريد الذي تضطلع به الوكالة، ولاسيما الدور الراهن الذي تقوم به من خلال المشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية (مشروع إنبرو)، عن طريق جمع كل الدول الأعضاء المهتمة معا لكي تدرس على نحو مشترك الابتكارات المتصلة بالمفاعلات النووية ونظم دورات الوقود النووي،

(ف) وإذ يلاحظ أن ٦٥ بلدا أعربت للوكالة عن اهتمامها بالنظر في القوى النووية، وأن ٢٠ منها تقوم بصورة نشطة بإعداد برنامج للقوى النووية بمساعدة من الوكالة،

(ص) وإذ يسلم بأن تطوير وتنفيذ بنية أساسية ملائمة لدعم نجاح الاستخدام المأمون والآمن والكفء للقوى النووية بطريقة مستدامة، مع مراعاة المعايير والإرشادات ذات الصلة الصادرة عن الوكالة والصكوك الدولية ذات الصلة، هو مسألة ذات أهمية محورية، ولاسيما للبلدان التي تنظر في الأخذ بالقوى النووية والتي تخطط للأخذ بها،

(ق) وإذ يلاحظ الزيادة البالغة ثلاثة أضعاف في عدد مشاريع التعاون التقني، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء التي تعتزم الأخذ بتوليد القوى النووية على إجراء دراسات في مجال الطاقة لتقييم خيارات الطاقة المستقبلية وعلى إرساء بنية أساسية تقنية وبشرية وقانونية ورقابية وإدارية ملائمة، وإذ يعترف بدور الوكالة وأهمية ما تقدمه من مساعدة في هذا الصدد، وإذ يلاحظ بعين الاهتمام الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة في هذا الميدان من أجل تيسير استخدام القوى النووية على نحو مأمون وآمن وكفء،

(ر) وإذ يعترف بحق الدول الأعضاء التي تخطط لاستهلال أو توسيع برامج الطاقة النووية لكل منها في أن تضع سياساتها الوطنية وأولوياتها واحتياجاتها من التكنولوجيا بنفسها، بما في ذلك ما يتعلق بتكنولوجيا المفاعلات النووية، وفقا لالتزاماتها الدولية ذات الصلة،

(ش) وإذ يلاحظ تزايد عدد الطلبات الواردة من الدول الأعضاء للحصول على المشورة بشأن استكشاف موارد اليورانيوم وبشأن التعدين والمعالجة من أجل الإنتاج المأمون والفعال لليورانيوم مع التقليل إلى الحد الأدنى من الأثر البيئي، وإذ يعترف بأهمية المساعدة التي تقدمها الوكالة في هذا الميدان،

(ت) وإذ يلاحظ بعين الاهتمام تزايد أهمية تنمية الموارد البشرية والتعليم والتدريب وإدارة المعارف في السياق الراهن لتجدد الاهتمام بالقوى النووية، وإذ يعترف في هذا السياق بالمساهمة الهامة التي تقدمها برامج الوكالة وإرشاداتها وبضرورة مواصلة هذه الأنشطة،

(ث) وإذ يحيط علماً بتحسّن أمان محطات القوى النووية وأداءها التشغيلي، وكذلك فعاليتها من حيث التكلفة، على مستوى العالم، وإذ يقرّ بالدور الجوهري الذي تؤديه الوكالة، بوصفها المحفل الدولي لتبادل المعلومات والخبرات بشأن تشغيل محطات القوى النووية، في التحسين المتواصل لهذه المعلومات والخبرات لدى الدول الأعضاء، وأيضا دور منظمات دولية مثل وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمات حكومية دولية مثل الرابطة العالمية للمورّدين النوويين،

(خ) وإذ يؤكد الدور الهام الذي تؤديه العلوم والتكنولوجيا في التصدي للتحديات المستمرة المتعلقة بالأمان والأمن النوويين وعدم الانتشار النووي، وفي التصرف في النفايات المشعة،

(ذ) وإذ يحيط علماً بوثيقة "استعراض التكنولوجيا النووية لعام ٢٠١٠" (الوثيقة GC(54)/INF/3) التي أعدّتها الأمانة،

(ض) وإذ يحيط علما بالأوجه الأخرى للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف التي يقصد منها أن تكون متمِّمة لبرامج الوكالة وأن تضيف إليها،

١- يؤكّد أهمية دور الوكالة في تيسير تطوير واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، من خلال التعاون الدولي بين الدول الأعضاء المهتمة، بما في ذلك التطبيق المحدّد المتمثّل في توليد الطاقة الكهربائية، وفي مساعدة تلك الدول في هذا الصدد، وفي تعزيز التعاون الدولي ونشر معلومات متوازنة توازناً جيداً عن الطاقة النووية على الجمهور؛

٢- ويذكّر بنجاح مؤتمر بيجين، الذي هو المؤتمر الدولي الرفيع المستوى الرئيسي المعني بحالة الطاقة النووية وآفاقها على الصعيد العالمي، والذي اعترف بأن الطاقة النووية يمكن أن تقدم مساهمة كبيرة في تلبية احتياجات العالم من الطاقة بطريقة مستدامة في القرن الحادي والعشرين؛

٣- ويرحب بنجاح المؤتمر الدولي بشأن الحصول على الطاقة النووية المدنية، المعقود في باريس، ويحيط علما بأن ٦٣ دولة مشاركة رأت أنه ينبغي التشارك في التطبيقات السلمية للطاقة النووية لكي تساهم في التنمية الاقتصادية والبشرية ولاسيما في البلدان النامية، وعلى أن تساعد على مكافحة تغير المناخ وأن تتصدى لمسألة نضوب الوقود الأحفوري؛

٤- ويشدد على أهميّة تيسير البرامج الفعّالة في مجالات العلوم والتكنولوجيا النوويّة وتطبيقاتها المتصلة بالقوى النووية، بهدف تجميع القدرات العلميّة والتكنولوجيّة للدول الأعضاء المهتمة ومواصلة تحسينها، وذلك من خلال التعاون والبحث والتطوير المنسَّق، داخل الوكالة، وبين الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال اتفاقات التعاون الإقليمي، وبين الوكالة والدول الأعضاء المهتمة؛

٥- ويرجو أن يتم الاضطلاع على سبيل الأولوية بإجراءات الأمانة المنصوص عليها في هذا القرار، رهناً بتوافر الموارد؛

٦- ويسلّم بأهمية أنشطة الوكالة التي تفي بالهدف المتمثّل في تعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة، ويؤيد تلك الأنشطة؛

٧- ويوصي بأن تواصل الأمانة بذل الجهود التي تساهم في تحقيق قدر أكبر من الفهم وتكوين صورة متوازنة لدور العلوم والتكنولوجيا النووية من منظور عالمي للتنمية المستدامة، وفي هذا السياق يعترف بمساهماتها في المناقشات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك المناقشات التي تتناول تغيّر المناخ العالمي؛

٨- ويشدد على أهمية كفالة مستوى رفيع من الأمان والأمن ومنع الانتشار وحماية البيئة عند تطوير أنشطة الطاقة النووية، بما في ذلك أنشطة القوى النووية وأنشطة دورة الوقود المتعلقة بها؛

٩- ويرجو من الأمانة أن تواصل، بالتشاور مع الدول الأعضاء المهتمة، أنشطة الوكالة في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية لأغراض تطبيقات القوى النووية في الدول الأعضاء، بهدف تقوية البنى الأساسية وتعزيز العلوم والتكنولوجيا والهندسة؛

١٠- ويرجو من الأمانة بوجه خاص أن تواصل وتعزّز جهودها المتعلقة بالقوى النووية ودورة الوقود وتكنولوجيا النفايات، مع التركيز بصورة خاصة على المجالات التقنية التي هي في أمسّ الحاجة إلى إدخال تحسينات عليها ودفع عجلة التقدّم في إطارها وتعزيز التعاون الدولي بشأنها؛

١١- ويشدد في هذا الصدد على أن التصرف المأمون في الوقود المستهلك، وهو تصرف يشمل بالنسبة لبعض البلدان إعادة المعالجة وإعادة التدوير، وكذلك التصرف المأمون في النفايات المشعة و/أو التخلّص منها، لهما أهمية كبيرة، لأغراض من بينها تجنب فرض أعباء لا مبرر لها على أجيال المستقبل، ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة والمأمونة والآمنة للطاقة النووية، وفي حين يشير إلى أن كل دولة على حدة تظل مسؤولة عن التصرف في وقودها المستهلك ونفاياتها المشعة، يشجع على التعاون الدولي في مجال التصرف المأمون في الوقود المستنفد والنفايات المشعة؛

١٢- ويرحب بالأعمال المستمرة التي يقوم بها فريق دعم القوى النووية التابع للأمانة لتقديم دعم منسق للدول الأعضاء المهتمة من أجل الأخذ بتكنولوجيات القوى النووية أو التوسع فيها على نحو مأمون وآمن وكفء فيما يتعلق بالبنية الأساسية اللازمة؛

١٣- ويطلب من الأمانة أن تواصل التخطيط لعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى في عام ٢٠١٣ بشأن حالة الطاقة النووية في العالم وتطوّراتها في المستقبل، مع التركيز بوجه خاص على القوى النووية، لمواصلة ما بدأ في المؤتمرات الناجحة المماثلة، ويشجّع الدول الأعضاء المهتمة على المشاركة في هذا الحدث الهام؛

١٤- ويحيط علما بالأعمال المستمرة التي تقوم بها الأمانة بشأن تمويل القوى النووية باعتبارها خيارا في تلبية الاحتياجات إلى الطاقة، وخصوصا فيما يتعلق باحتياجات البلدان النامية، ويلاحظ أيضا التعليق الذي أبداه المدير العام في مؤتمر بيجين بأن بدء نفاذ بروتوكول كيوتو والمخطط الأوروبي لمقايضة الكربون يعنيان أن هناك الآن فائدة مالية حقيقية من تفادي غازات الاحتباس الحراري، وأن هذا يزيد من جاذبية توليد الكهرباء المنخفض الكربون مثل القوى النووية ومصادر الطاقة المتجددة، ويشجع الدول الأعضاء المهتمة على العمل على معالجة المسائل المالية المتعلقة بالأخذ بالقوى النووية، بما في ذلك العمل مع المؤسسات المالية ذات الصلة؛

١٥- ويلاحظ بعين الارتياح أن الوكالة نشرت في تموز/يوليه ٢٠١٠، بالاشتراك مع وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المنشور *اليورانيوم ٢٠٠٩: الموارد والإنتاج والطلب*، ويرحب باستئناف برنامج فريق تقييم مواقع إنتاج اليورانيوم من أجل تعزيز أفضل الممارسات، وحماية البيئة، والأمان في مواقع تعدين ومعالجة اليورانيوم، ويشجع الأمانة والدول الأعضاء على مواصلة التعاون في هذا الصدد؛

١٦- ويرحب بأنشطة الوكالة في مجال تنمية الموارد البشرية وإدارة المعارف، وكذلك نتائج المؤتمر الدولي حول تنمية الموارد البشرية للأخذ ببرامج القوى النووية والتوسع فيها، المعقود في أبو ظبي في آذار/مارس ٢٠١٠، ويرجو من الأمانة أن تواصل جهودها في هذه المجالات؛

١٧- ويرحب بالمبادرات المتخذة في إنشاء المدارس ومؤسسات التعليم والتدريب في ميدان الطاقة النووية، فضلا عن الشبكات الخاصة بتعزيز التبادلات بين هذه المؤسسات؛

١٨- ويلاحظ بعين الارتياح تنظيم حلقات عمل حول مواضيع حيوية متعلقة بالقوى النووية، مثل التكنولوجيات والاقتصاديات، والقدرة التنافسية لتكنولوجيات القوى النووية وغيرها من تكنولوجيات الطاقة، وتطوير البنيات الأساسية اللازمة للاستخدام المأمون والآمن والكفء للقوى النووية، وتحلية المياه، والتجزئة والتحوّل النووي، وكذلك تدريب العديد من الفنيين من الدول الأعضاءً عن طريق دورات إقليمية ووطنية شتى؛ ويشجّع الوكالة على مواصلة هذه الأنشطة، مع كفالة أوسع نطاق ممكن من مشاركة الخبراء من جميع الدول الأعضاء المهتمة؛

١٩- ويعترف بأهمية مشاريع تعاون الوكالة التقني الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء على تحليل وتخطيط الطاقة، وعلى إرساء البنى الأساسية اللازمة للأخذ بالقوى النووية واستخدامها على نحو مأمون وآمن وكفء؛ ويشجع الدول الأعضاء المهتمة على النظر في الكيفية التي يمكن لها بها أن تواصل إسهامها في هذا المجال في البلدان النامية، من خلال تعزيز التعاون التقني للوكالة؛

٢٠- ويرحب بجميع المساهمات التي أعلنت عنها الدول الأعضاء، بما في ذلك "مبادرة الوكالة للاستخدامات السلمية" الهادفة إلى جمع ١٠٠ مليون دولار أمريكي على مدى السنوات الخمس المقبلة كمساهمات خارجة عن الميزانية لأنشطة الوكالة، ويشجع جميع الدول التي تستطيع تقديم مساهمات إضافية على أن تفعل ذلك؛

٢١- ويشجع على إجراء مناقشات، بطريقة غير تمييزية وشاملة للجميع وشفافة، حول وضع نُهج متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي، بما في ذلك إمكانيات إنشاء آليات لضمان إمدادات الوقود النووي؛

٢٢- ويرحب بتقرير الأمانة عن حالة القوى النووية وآفاقها على الصعيد الدولي (الوثيقة GC(54)/INF/5) الذي يقدم عرضا عاما شاملا محدَّثا لحالة القوى النووية وآفاقها على الصعيد الدولي، لفائدة الدول الأعضاء ومقرري السياسات على نطاق العالم، ويرجو من الأمانة أن تواصل إصدار مثل هذا التقرير كل سنتين؛

٢٣- ويرجو من الأمانة أن تقدم إلى مجلس المحافظين حسب الاقتضاء وإلى المؤتمر العام في دورته الخامسة والخمسين (٢٠١١) تقريراً عن التطوّرات ذات الصلة بهذا القرار.

-٢
نُهُج لدعم تطوير البنى الأساسية للقوى النووية

إن المؤتمر العام،

(أ) إذ يسلم بأن تطوير وتنفيذ بنية أساسية ملائمة لدعم نجاح الأخذ بالقوى النووية واستخدامها الآمن والكفء هو مسألة ذات أهمية كبيرة، ولاسيما لدى البلدان التي تنظر في الأخذ بالقوى النووية وتخطط للأخذ بها،

(ب) وإذ يذكّر بقراراته السابقة بشأن نُهُج لدعم تطوير البنى الأساسية للقوى النووية،

(ج) وإذ يسلّم بدور الوكالة الهام في مساعدة الدول الأعضاء التي تنظر في الأخذ بالقوى النووية وتخطط له على تقييم الاحتياجات المتصلة بالبنى الأساسية، مع مراعاة ما يتصل بذلك من اعتبارات اقتصادية واجتماعية ومتعلقة بالسياسات، من أجل دعم الاستخدام المأمون والآمن والكفء للقوى النووية، وإذ يلاحظ ما تقوم به الوكالة في هذا المجال من أنشطة متزايدة، وفقا لطلبات الدول الأعضاء،

(د) وإذ يسلم بما لبعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية، التي توفدها الوكالة، والتي توفر تقييم الخبراء والنظراء، من قيمة في مساعدة الدول الأعضاء التي تطلب تلك البعثات على تحديد حالة تطوير بنياتها الأساسية النووية،

(هـ) وإذ يرحب ببعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية الثلاث التي نفذت في عام ٢٠٠٩ في الأردن واندونيسيا وفييت نام وبأن جميع الدول الأعضاء المعنية وجدت تلك البعثات مفيدة وداعمة للجهود الوطنية في مجال البنى الأساسية،

(و) وإذ يسلم بأن مسألة متطلبات البنى الأساسية اللازمة لتكنولوجيات الطاقة النووية الابتكارية هي أحد المواضيع المهّمة التي يتم تناولها في إطار مشروع الوكالة الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية (مشروع إنبرو)،

(ز) وإذ يشدد على أهمية الموارد البشرية الوافية لضمان أمور من بينها التشغيل المأمون والآمن والتنظيم الفعال لأي برنامج قوى نووية، وإذ يلاحظ نقص العاملين المدرّبين على الصعيد العالمي في البلدان المتقدّمة النمو، والبلدان النامية بصفة خاصة،

(ح) وإذ يحيط علماً بسائر المبادرات الدولية التي تركّز على دعم تطوير البنى الأساسية،

١- يثني على المدير العام وعلى الأمانة لجهودهما المبذولة في تنفيذ القرار GC(53)/RES/13.B.2 على النحو المبيّن في الوثيقة GC(54)/10، ولاسيما نشر خمس وثائق ذات صلة من سلسلة وثائق الطاقة النووية الصادرة عن الوكالة ودليل أمان واحد، لمواصلة الإرشادات القيمة الواردة في الوثيقة المعنونة *المعالم البارزة لتطوير بنية أساسية وطنية للقوى النووية*؛

٢- ويرحب بتقرير المدير العام عن *تعزيز دعم الوكالة للدول الأعضاء التي تدرس أو تستهل برامجَ للقوى النووية*، الوثيقة GOV/INF/2009/11، ويشجع الأمانة على إعداد وثيقة متابعة تقدم تحليلا أكثر تفصيلا، يشمل الآثار القانونية والمالية والعملية، بالتشاور مع الدول الأعضاء المهتمة؛

٣- ويشجع الدول الأعضاء التي تستهل برنامجا للقوى النووية على النظر في دعوة بعثة استعراض متكامل للبنية الأساسية النووية من الوكالة؛

٤- ويرحب بالتنسيق الداخلي الذي تقوم به الأمانة والنهج الشمولي الذي تتبعه إزاء تطوير البنى الأساسية النووية، ولا سيما إنشاء فريق البنية الأساسية النووية المتكاملة، ويشجع الدول الأعضاء والأمانة على إيلاء الاعتبار لنتائج تقييمات متطلبات البنى الأساسية، مثل نواتج بعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية، من أجل بلوغ المستوى الأمثل لأنشطة الوكالة الجارية في هذا المجال؛

٥- ويؤيد إنشاء الفريق العامل التقني المعني بالبنية الأساسية للقوى النووية، ويوصي بأن تنظر الأمانة والفريق العامل التقني في سبل ووسائل تعزيز خيارات المساعدة على تطوير البنى الأساسية النووية للدول الأعضاء؛

٦- ويدعو جميع الدول الأعضاء التي تنظر في الأخذ بالقوى النووية أو تخطط للأخذ بها إلى المساهمة، حسب الاقتضاء، بتوفير المعلومات و/أو الموارد لتمكين الوكالة من استخدام المجموعة الكاملة من أدواتها في دعم تطوير البنى الأساسية النووية؛

٧- ويطلب إلى الأمانة أن تيسر، حسب الاقتضاء، التنسيق بين الدول الأعضاء من أجل زيادة كفاءة تنفيذ المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية المقدمة إلى البلدان التي تنظر في الأخذ بالقوى النووية أو تخطط للأخذ بها؛

٨- ويعرب عن التقدير لنجاح حلقة العمل المعقودة في شباط/فبراير ٢٠١٠ والمعنية بإدارة تطوير بنية أساسية وطنية للقوى النووية، ويشجع الأمانة على تنظيم حلقات عمل كهذه سنويا لتحديد وتبادل الدروس المستفادة والخبرات وغير ذلك من المعلومات في هذا الميدان؛

٩- ويرحب بالأنشطة التي تضطلع بها الدول الأعضاء، فرديا وجماعيا، للتعاون على أساس طوعي في مجال تطوير البنى الأساسية النووية، ويشجع على هذا التبادل؛

١٠- ويرجو أن يتم الاضطلاع بإجراءات الأمانة المنصوص عليها في هذا القرار، رهناً بتوافر الموارد؛

١١- ويرجو من المدير العام أن يقدِّم تقريراً عن التقدُّم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته العادية الخامسة والخمسين (٢٠١١)، في إطار بند ملائم في جدول الأعمال.

-٣
أنشطة الوكالة في مجال تطوير التكنولوجيا النووية الابتكارية

إن المؤتمر العام،

(أ) إذ يشير إلى وظائف الوكالة المنصوص عليها في نظامها الأساسي بأن "تشجِّع وتساعد البحث في مجال الطاقة الذريّة وتنميتها وتطبيقها العملي للأغراض السلميّة ... و... أن تيسِّر تبادل المعلومات العلميّة والتقنيّة"،

(ب) وإذ يذكِّر بقراراته السابقة بشأن أنشطة الوكالة في مجال تطوير التكنولوجيا النووية الابتكارية،

(ج) وإذ يدرك ضرورة التنمية المستدامة وما يمكن أن تساهم به القوى النوويّة في تلبية الاحتياجات المتنامية من الطاقة في القرن الواحد والعشرين،

(د) وإذ يلاحظ التقدم المحرز في عدد من الدول الأعضاء بشأن تطوير تكنولوجيا نظم الطاقة النوويّة الابتكاريّة، والإمكانات التقنيّة والاقتصاديّة العالية التي يتيحها التعاون الدولي في مجال تطوير تلك التكنولوجيا،

(هـ) وإذ يلاحظ أن مشروع الوكالة الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية (مشروع إنبرو) الذي بلغ عدد أعضائه ٣٠ دولة عضواً بالإضافة إلى المفوضية الأوروبية، يهيئ منتدى يقوم من خلاله الخبراء التقنيون بمناقشة السيناريوهات والرؤى ووجهات النظر العالمية، واستكشاف سبل تطوير ونشر نظم الطاقة النووية الابتكارية،

(و) وإذ يلاحظ أيضاً أن الوكالة تعزز التعاون فيما بين الدول الأعضاء المهتمة بشأن تكنولوجيات ونُهج ابتكارية مختارة في مجال القوى النووية من خلال مشاريع إنبرو التعاونية، والأفرقة العاملة التقنية التي تعمل على تيسير الابتكارات بشأن الخيارات المتصلة بالمفاعلات المتقدمة ودورة الوقود النووي، والمشاريع البحثية المنسقة، وإذ يعترف بأن تنسيق الأنشطة المتصلة بمشروع إنبرو يتحقق من خلال خطة العمل المشتركة على نطاق الوكالة،

(ز) وإذ يشير إلى أن مشروع إنبرو يحتفل بذكراه السنوية العاشرة، وإذ يسلم بأنه، بعد مضي عقد من الزمان تواصَل خلاله تعزيز التكنولوجيات الابتكارية من أجل تنمية الطاقة النووية المستدامة،

أصبح نطاق هذا المشروع يشمل حالياً أنشطة ومشاريع تعاونية في مجالات معيّنة مثل تقييمات نظم الطاقة النووية، ورؤى وسيناريوهات عالمية، وابتكارات في مجال التكنولوجيا النووية، وترتيبات مؤسّسية، ومحفل إنبرو للتحاور، تتيح مجتمعةً برنامجاً لأنشطة الوكالة يدعم الدول الأعضاء المهتمة في مجال التخطيط الاستراتيجي لنشر الطاقة النووية في الأمد الطويل،

(ح) وإذ يحيط علماً بالتقدم المحرز في مبادرات أخرى ثنائية ودولية ومساهمتها في عمليات البحث والتطوير المشتركة بشأن استحداث نُهج ابتكارية في مجال القوى النووية،

(ط) وإذ يلاحظ مع التقدير تقرير المدير العام بشأن أنشطة الوكالة في مجال تطوير التكنولوجيا النووية الابتكارية الوارد في الوثيقة GC(54)/10،

١- يثني على المدير العام والأمانة لما قاما به من أعمال استجابةً لقرارات المؤتمر العام ذات الصلة، لاسيما النتائج التي تحققت حتى الآن في نطاق مشروع إنبرو؛

٢- ويشدِّد على الدور المهم الذي يمكن للوكالة أن تؤديه في مساعدة الدول الأعضاء المهتمة على تخطيط وتطوير برامجها في مجال القوى النووية بواسطة نظم الطاقة النووية الابتكارية، عن طريق استخدام أدوات ومنهجيات الوكالة لتخطيط نظم الطاقة وتقييماتها لنظم الطاقة النووية؛

٣- ويرجو من الأمانة العمل على ترويج تبادل المعلومات التقنية ذات الصلة فيما بين الدول الأعضاء المهتمة وتعزيز تدريب الموارد البشرية على التكنولوجيات النووية الابتكارية؛

٤- ويدعو جميع الدول الأعضاء المهتمة إلى الانضمام، تحت رعاية الوكالة، إلى أنشطة المرحلة الثانية من مشروع إنبرو بشأن دراسة المسائل المرتبطة بنظم الطاقة النووية الابتكارية، بما في ذلك الابتكارات المؤسسية والمتصلة بالبنى الأساسية، لاسيما عن طريق مواصلة دراسات تقييم نظم الطاقة هذه ودورها في السيناريوهات الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل التوسع في استخدام الطاقة النووية، وكذلك عن طريق تحديد المسائل المشتركة من أجل مشاريع تعاونية محتملة؛

٥- ويشجّع الدول الأعضاء المهتمة على أن تدرس بصورة مشتركة، عبر تضافر جهود جميع البلدان التي تستخدم آليات من قبيل محفل إنبرو للتحاور، كيف يمكن من خلال تطوير ونشر نظم الطاقة النووية الابتكارية تلبية احتياجاتها في مجال الطاقة والمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع مراعاة الدور الذي يمكن أن تضطلع به المبادرات الحديثة الرامية إلى مواصلة تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية على نحو يتّسق مع الالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار؛

٦- ويدعو الأمانة والدول الأعضاء التي يمكّنها وضعها من القيام بذلك إلى أن تجري دراسات، تراعي في جملة أمور عوامل الاقتصاد والأمان والأمن، حول مدى توفّر تكنولوجيات جديدة للمفاعلات ودورات الوقود تكون قادرة بدرجة أكبر على مقاومة الانتشار، بما في ذلك التكنولوجيات اللازمة لإعادة تدوير الوقود المستهلك واستخدامه في المفاعلات المتقدمة في ظل ضوابط ملائمة، وللتخلص من مواد النفايات المتبقية في الأجل الطويل؛

٧- ويشجِّع الدول الأعضاء المهتمة على أن تقوم، بالاشتراك مع الأمانة، بتحديد واستكشاف حلول ابتكارية على نطاق المؤسسات والبنى الأساسية تدعم نشر نظم الطاقة النووية الابتكارية مستقبلاً؛

٨- ويؤكِّد الحاجة إلى التعاون الدولي في مجال تطوير التكنولوجيا النووية الابتكاريّة، بما فيها التكنولوجيات التمكينية، وإلى تحقيق إمكانات عالية وقيمة مضافة من خلال بذل مثل هذه الجهود التعاونية، وكذلك أهميّة الاستفادة من أوجه التآزر بين الأنشطة الدوليّة المتعلقة بتطوير التكنولوجيا النوويّة الابتكاريّة؛

٩- ويوصي بأن تواصل الأمانة استكشاف فرص التآزر بين أنشطة الوكالة (بما فيها مشروع إنبرو) والأنشطة المضطلع بها في إطار مبادرات دولية أخرى في المجالات المتصلة بالتعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والأمان، ومقاومة الانتشار، وغير ذلك من المسائل الأمنية؛

١٠- ويوصي في هذا الصدد بأن يقوم مشروع إنبرو والأفرقة العاملة التقنية الملائمة بدعم المبادرات التي وضعت خلال الاجتماع البيني الرابع المشترك بين الوكالة ومشروع إنبرو والمحفل الدولي للجيل الرابع من المفاعلات، الذي عُقد في آذار/مارس ٢٠١٠، فيما يتعلق بتحليل نظم الطاقة النووية الابتكارية وأمان هذه النظم ومقاومتها للانتشار وجوانبها الاقتصادية، وذلك عن طريق عقد سلسلة حلقات عمل مشتركة مثل حلقة العمل بشأن المفاعلات السريعة المبرَّدة بالصوديوم التي عُقدت في مقرّ الوكالة الرئيسي، في حزيران/يونيه ٢٠١٠؛

١١- ويدعو جميع الدول الأعضاء المهتمة إلى المساهمة في أنشطة التكنولوجيا النووية الابتكارية بتوفير المعلومات العلمية والتقنية أو الدعم المالي أو توفير خبراء تقنيين وغيرهم من الخبراء ذوي الصلة، وعن طريق المساهمة في مشروعات تعاونية مشتركة بشأن نظم الطاقة النووية الابتكارية؛

١٢- وإدراكاً منه بأن تمويل أنشطة مشروع إنبرو في سبيل تطوير التكنولوجيا النووية الابتكارية يأتي جزئياً من الميزانية العادية وبقدر كبير من موارد خارجة عن الميزانية، يرجو من المدير العام تعزيز جهود الوكالة المتصلة بتطوير التكنولوجيا النووية الابتكارية عن طريق تعزيز الاستخدام الفعّال للموارد المتاحة في دعم الأنشطة ذات الصلة المضطلع بها من جانب الأفرقة العاملة التقنية ومشروع إنبرو؛

١٣- ويرجو أن يتم الاضطلاع بالإجراءات المطلوبة في هذا القرار من جانب الأمانة، رهناً بتوفّر الموارد؛

١٤- ويرجو من المدير العام أن يقدِّم تقريراً عن التقدُّم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته العادية الخامسة والخمسين (٢٠١١)، في إطار بند ملائم في جدول الأعمال.

جيم-
المعارف والتعليم والتدريب في المجال النووي

إن المؤتمر العام،

(أ) إذ يسلِّم بأنّ حفظ المعارف النوويّة وتعزيزها وضمان توفُّر موارد بشريّة مؤهَّلة لها هي مسائل حيويّة لجميع جوانب النشاط البشري المتعلق بمواصلة وتوسيع استخدام جميع التكنولوجيات النوويّة في الأغراض السلميّة على نحو مأمون وآمن،

(ب) وإذ يشير إلى قراراته السابقة بشأن المعارف النووية،

(ج) وإذ يلاحظ الدور المهم الذي تؤديه الوكالة لمساعدة الدول الأعضاء في مساعيها لحفظ المعارف النووية وتعزيزها، وفي تيسير التعاون الدولي في هذا المجال،

(د) وإذ يدرك الشواغل المستمرة حول حدوث نقص في العاملين في الميادين النووية وإمكان حدوث تآكل لقاعدة المعارف النووية،

(هـ) وإذ يسلِّم بأنّ حفظ المعارف النوويّة وتعزيزها يشملان التعليم والتدريب معاً من أجل تخطيط تعاقب العاملين وكذلك حفظ أو تنمية المعارف الحاليّة في مجال العلوم والتكنولوجيا النوويّة،

(و) وإذ يعترف بالدور المفيد الذي يؤدّيه التنسيق والتعاون الدوليّان في تيسير أوجه تبادل المعلومات والخبرات، وفي تنفيذ إجراءات للمساعدة على معالجة المشاكل المشتركة، وكذلك في الاستفادة بالفرص المتَّصلة بالتعليم والتدريب وبحفظ المعارف النوويّة وتعزيزها،

(ز) وإذ يشدد على الأهمية المتزايدة لقواعد بيانات الوكالة ونظمها القائمة على الإنترنت في تبادل المعلومات والمعارف المتعلقة بالأمان النووي بين عامة الجمهور وكذلك الخبراء المتخصصين وفي إمكانية حصولهم على تلك المعلومات والمعارف،

(ح) وإذ يلاحظ الاستنتاجات التي توصل إليها المؤتمر الدولي لتنمية الموارد البشرية اللازمة لإدخال أو توسيع ببرامج القوى النووية الذي عُقِد في أبو ظبي في آذار/مارس ٢٠١٠،

١- يثني على المدير العام والأمانة لجهودهما المهمة المشتركة بين الإدارات في سبيل معالجة مسائل حفظ المعارف النووية وتعزيزها، استجابةً لقرارات المؤتمر العام ذات الصلة، وكما هو مبيَّن في الوثيقة GC(54)/10، وعلى وجه الخصوص إنشاء فريق لدعم التعليم والتدريب في نطاق الأمانة؛

٢- ويثني على الأمانة لقيامها بتطوير وتطبيق منهجية شاملة وتوجيهات لإدارة المعارف النووية، بما في ذلك من خلال الزيارات الهادفة لمساعدة الدول الأعضاء على إدارة المعارف النووية، فضلاً عن دعم التعليم النووي من خلال تهيئة مناهج موحدة المقاييس؛

٣- ويشجع المدير العام والأمانة على مواصلة تعزيز جهودهما الحالية والمستقبلية في هذا المجال، على نحو كلي مشترك بين الإدارات، في ظل التشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة وإشراكها في تلك الجهود، وعلى مواصلة رفع مستوى الوعي بالجهود المبذولة في سبيل صون المعارف النووية وتعزيزها، وعلى وجه الخصوص:

(أ) يطلب إلى الأمانة مساعدة الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، في جهودها الرامية إلى ضمان استدامة التعليم النووي والتدريب في جميع مجالات الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك تنظيمها، وذلك في جملة أمور من خلال الاستفادة من أنشطة الجامعة النووية العالمية والشبكات الإقليمية، ويشير بصفة خاصة في هذا الصدد إلى احتياجات البلدان النامية أو تلك التي تنظر في تنفيذ برامج للقوى النووية أو إطلاق مثل هذه البرامج، ويشجع الدول الأعضاء التي تكون في وضع يمكِّنها من المشاركة في إقامة تلك الشبكات ودعمها على القيام بذلك، ويشدد على أهمية برنامج التعاون التقني في هذا السياق؛

(ب) ويطلب إلى الأمانة أن تمضي قُدُماً في تطوير ونشر التوجيهات والمنهجيات الخاصة بتخطيط وتصميم وتنفيذ برامج إدارة المعارف النووية، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بما في ذلك البرامج المتعلقة بالحفاظ على المعارف والتعليم والتدريب؛

(ج) ويرجو من الأمانة أن تواصل تعزيز موارد المعلومات والمعارف النووية بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك تشغيلها وتنظيمها، ومن بينها الشبكة الدولية للمعلومات النووية (إينيس) ومكتبة الوكالة، وإتاحتها للدول الأعضاء؛

(د) ويطلب إلى الأمانة أن تمضي قُدُماً في تطوير واستخدام التكنولوجيات الخاصة بالتعلُّم عن بُعد والطرق الكفيلة بجعل المعارف النووية متاحة على نطاق أوسع بطريقة تتسم بالفعالية والكفاءة؛

٤- ويدعو الأمانة، على وجه الخصوص، إلى مواصلة التركيز على الأنشطة الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء المهتمة على تقدير احتياجاتها من الموارد البشرية وتحديد سبل تلبية تلك الاحتياجات، وذلك في جملة أمور من خلال التشجيع على استحداث أدوات جديدة وإتاحة فرص لاكتساب الخبرة العملية من خلال المنح الدراسية؛

٥- ويدعو الأمانة إلى أن تواصل، بالتنسيق مع الدول الأعضاء حسب الاقتضاء، جهودها في سبيل نشر المعلومات العلمية والتقنية والتنظيمية للجمهور بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بطريقة شفافة وموضوعية، بما في ذلك النتائج التي توصلت إليها لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري وغيرها من الشركاء في الوكالات الحكومية الدولية والعلمية، حسب الاقتضاء؛

٦- ويرجو من المدير العام أن يأخذ بعين الاعتبار الارتفاع المطرد لمستوى الاهتمام الذي توليه الدول الأعضاء لمجمل المسائل المرتبطة بالمعارف والتعليم والتدريب في المجال النووي عند إعداد برنامج الوكالة وتنفيذه؛

٧- ويرجو أن يتم الاضطلاع بالإجراءات المطلوبة في هذا القرار من جانب الأمانة، رهناً بتوفُّر الموارد؛

٨- ويرجو من المدير العام أن يقدِّم تقريراً عن التقدُّم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام، في دورته العادية السادسة والخمسين (٢٠١٢)، في إطار بند ملائم في جدول الأعمال.